المياه غير متوفرة وتُباع بسعر عال..

الغذائية ليس مسؤوليتنا.. والتموين تصمت

حللي لـ«الوطن»: ليس جميع الموجودين في «المياه» ملائكة

محمود الصالح

ما زالت أزمة توفر المياه المعدنية مستمرة في جميع المحافظات السورية، والأسعار بأربعة أضعاف السعر الرسمي، رغم عودة شركة تعبئة المياه لتزويد الوكلاء، التي توقفت لمدة ١٣ يوماً فقط، تم خلالها تحميل السورية للتجارة من قبل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية مسؤولية عدم توافر المياه في الأسواق نتيجة عدم تمكنها من الوصول إلى البقاليات في الأحياء، والمولات والمطاعم، واقتصار عمليات بيع المياه بالسعر الرسمي من قبل السورية للتجارة على صالاتها.

المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حللي أكدت أن استجرار السورية للتجارة خلال العام الحالي وحتى السابع عشر من آب قد بلغ ٨٩٢٧٥ جعبة فقط من سعة نصف لتر و٤٩٨٢١٨ جعبة من سعة لتر ونصف اللتر، فيما استجر الوكلاء جميعاً ٥٩٩٠٤٠١ جعبة من سعة لتر ونصف و١٦٠٩٣٩١ جعبة من سعة نصف لتر.

وترى حللي أن السبب في ذلك أن السورية للتجارة كانت ترفض الاستجرار خلال الأشهر التي لا يكون فيها إقبال على شراء المياه وهي كانون الثاني حيث تم استجرار ١٠٥٠ جعبة وشباط ٢٤٧٢ جعبة وآذار بحدود ١٥ ألف جعبة ونيسان ٤٧٢٤ جعبة، وفي شهر تموز بحدود ١٠٠ ألف جعبة، أما في شهر آب وحده في النصف الأول فقط ٣٨٠ ألف جعبة. مضيفة: في وقت كان استجرار الوكلاء شبه منتظم طوال فترة العام وحتى في فترة قلة الاستهلاك كان الاستجرار في كانون الثاني من قبل الوكلاء أكثر من مليون جعبة، معتبرة أن هذا يحقق مصلحة العمل والإنتاج في وحدات الإنتاج التي لا يمكنها أن تتوقف عن الإنتاج في أشهر معينة وتضاعف الإنتاج عشرات المرات في أشهر أخرى، علماً أن إمكانية التخزين لدى السورية للتجارة ممكنة لكون المياه قابلة للاستهلاك خلال مدة سنة من إنتاجها.

وعما يدور من أحاديث حول تواطؤ في وحدات إنتاج المياه مع الوكلاء لم تنفي حللي ذلك قائلة: ليس جميع الموجودين في وحدات إنتاج المياه ملائكة، لكن لا يجوز أن يُتهم أحد من دون دليل، ولم تصلنا من التموين أي مخالفة بحق الوكلاء، وأي وكيل ينظم بحقه ضبط يفسخ عقد تزويده بالمياه فوراً، لكن موضوع ارتفاع الأسعار في السوق ليس مسؤولية المؤسسة ووحدات إنتاج المياه، التي تنتهي علاقتها بخروج المنتج من باب المعمل، وتبدأ مسؤولية دوريات التموين التي يمكنها أن تطبق القوانين عليها إن أرادت ذلك.

التموين تفضل الصمت

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفضت الاستمرار في السجال حول موضوع قلة مياه الشرب المعدنية وارتفاع أسعارها، إلا أن المعلومات والأرقام الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية في المحافظات التي حصلت «الوطن» عليها تبين أنه تم في طرطوس حيث توجد وحدتا إنتاج السن ودريكيش والإدارة العامة للشركة العامة لتعبئة المياه، ملاحظة قيام عدد من الوكلاء ببيع المادة المخصصة لهم لوكلاء آخرين بأرض وحدة التعبئة وقيام الوكلاء الآخرين ببيع المادة خارج المحافظات المخصصة لها هذه الكميات وفق العقد المبرم، وبناء عليه تم تنظيم عدد من الضبوط العدلية بمخالفات عدم حيازة فواتير وعدم تحرير فواتير ومخالفة تعليمات إدارية لتوزيع المادة خلال شهر تموز فقط، في وحدات المياه.

كما تم في باقي المحافظات تنظيم ١٥٠ ضبطاً تموينياً فيما يخص مياه الشرب منها ١٠ ضبوط في دمشق و٢٥ ضبطاً في ريف دمشق و٤١ ضبطاً في اللاذقية، وفي طرطوس تم تنظيم ٣٣ ضبطاً خلال تموز فقط حول عدم الإعلان عن أسعار والبيع بسعر زائد وعدم حيازة فواتير ومخالفة تعليمات إدارية، وفي حلب ٢١ ضبطا وفي حمص ٩ ضبوط ومثلها في حماة وضبطان في دير الزور، فيما لم يتم تنظيم أي ضبط خلال تموز بقضايا مياه الشرب في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة والحسكة وإدلب والرقة.

«الوطن» قامت بجولة في أسواق دمشق فتبين أن قنينة المياه سعة لتر ونصف اللتر تباع بقيمة تتراوح بين ١٥٠٠ ليرة و٢٥٠٠ ليرة حسب كل منطقة وكان السعر الأعلى هو في المولات، كما تم رصد وجود مياه معدنية في الأسواق مجهولة المصدر، إضافة لمياه من مصدر لبناني في عدد من المولات والأكشاك في مدينة دمشق وبأسعار أعلى بكثير مما هي عليه المياه المحلية.

كما تبين لدى سؤال الوكيل الحصري لتوزيع المياه من سعة خمسة كالونات وهي التي معادة التعبئة والتي سعرتها المؤسسة بقيمة ألف وخمسمائة ليرة للمستهلك أنه يبيعها في دمشق بقيمة ٥٠٠٠ ليرة وفي الريف بقيمة ٧٠٠٠ ليرة، وعن سبب قيامه بذلك برر ذلك بأنه نتيجة ارتفاع تكاليف النقل، حيث يقوم هو ببيعها بالسعر الرسمي في مركز التوزيع، أما إذا أراد المستهلك إيصالها إلى مكانه فيجب عليه أن يدفع أجرة إيصالها.

ازدياد الإصابات بكورونا في حماة

مدير الصحة: بسبب التعرض للمكيفات والمراوح وعدم التقيد بالإجراءات الاحترازية

حماة- محمد أحمد خبازي

مع بداية الشهر الجاري، وبحسب منصة وزارة الصحة الالكترونية، ثمة ازدياد ملحوظ بعدد الإصابات بفيروس كورونا على مستوى المحافظات ومنها حماة، التي سُجِّلَ فيها خلال النصف الأول من هذا الشهر نحو ٢١ إصابة، لترتفع منذ منتصفه وحتى ٢٨ منه، إلى ١٠٨ إصابة، بتنامٍ سريع وصل في ٦ أيام إلى ١٠ إصابات كل يوم.

وعزا مدير الصحة بحماة الدكتور أحمد جهاد عابورة أسباب ذلك، إلى ثلاثة أسباب رئيسية. أولها: التبدل الفصلي من حيث الحرارة العالية بالنهار والتعرض للمكيفات والمراوح، والبرد في الليل، ما يخفف مناعة الجسم أمام فوعة الفيروس في منحناه الجديد. وثانيها، قلة الاهتمام بالإجراءات الوقائية الاحترازية على الصعيد الشخصي والمجتمعي والرسمي. وثالثها، عدم الإقبال الكبير على اللقاح.

وبيَّنَ عابورة أن من الضروري في أيامنا هذه اتباع الإرشادات الطبية، وزيادة الاهتمام بالإجراءات الوقائية الاحترازية ضد الفيروس.

وأوضح أن أخذ اللقاح ضروري جداً ليحمي المواطن نفسه وأسرته من الإصابة بالفيروس، فاللقاح يرفع حصانة الجسم، ويكسر حلقة الإصابة بكورونا.

ولفت إلى أنه كلما ارتفعت نسبة التحصين ضد الفيروس، قل عدد الإصابات به واقتصرت على الأفراد لا المجموعات.

وأشار عابورة إلى أن مديرية الصحة رفعت جاهزية مشافيها الوطنية، عملاً بتوجيهات الوزارة لاستقبال الحالات المشتبه فيها، والإصابات والتعامل معها وفق البرنامج العلاجي المتبع، في ظل الازدياد بعدد الإصابات.

وأكد أن المديرية اتخذت كل الإجراءات الضرورية في المشافي وأقسام العزل، وتأمين الأوكسجين لها، واستعدت جيداً لكل الاحتمالات.

ودعا عابورة إلى ضرورة التشدد بتطبيق الإجراءات الوقائية الاحترازية على الصعيدين الشخصي والعام، وخصوصاً الأماكن العامة، وفي وسائط النقل والمطاعم والكافتريات والمقاهي، ومنع الأراكيل.

وشدد على ضرورة استخدام الكمامة، والابتعاد عن التجمعات ما أمكن، وخصوصاً في مبرات ومجالس العزاء، وصالات الأفراح.

وبيَّنَ أطباء صدرية في حماة لـ «الوطن» أنهم كشفوا حالات كثيرة راجعتهم في عياداتهم، خلال هذا الشهر، يشكو أصحابها من أعراض كورونا.

وأوضح بعضهم أن «متحور دلتا» زاد من المنحنى البياني للإصابات، ومنها فئات عمرية شابة، وفضلت العلاج بالمنازل وعدم التوجه الى أقسام العزل بالمشافي الوطنية.

وقال أحدهم: الإصابات والوفيات الحقيقية في هذا الشهر أكبر بكثير من الأرقام التي تعلنها وزارة الصحة.

وأضاف: فهي تعلن الإصابات التي تراجع أقسام العزل في المشافي التابعة لها، ولكنها لا تحصي الإصابات والوفيات التي تعالج أو تموت في بيوتها!.

وحذر الأطباء من هذه الفوعة الجديدة للفيروس، لتميزها عن كل الفوعات السابقة بالخطورة الشديدة، وقصر فترة حضانة الفيروس والوفاة.

ودعوا إلى التشدد بتطبيق الإجراءات الوقائية الاحترازية على كل الصعد، وخصوصاً في المدارس مع بداية العام الدراسي الجديد الذي يحل بعد أيام معدودة.

كما دعا الأطباء المواطنين إلى ضرورة أخذ اللقاحات ضد الفيروس، وبينوا أنه آمن ويحمي كل من يأخذه من خطر هذا الفيروس، ويحصن المجتمع ضده.

الخربة في السويداء تشكو وتتطلع لتكون في قائمة السياحة الشعبية

السويداء – عبير صيموعة

رغم امتلاك بلدة حبران للعديد من المعالم السياحية والأثرية المهمة بدءاً من قلعة المنارة وانتهاءً بمغارة الشلالة، فإن هذه القرية ووفق سكانها المحليين لم يتم إدراجها ولغاية هذا التاريخ ضمن قوائم السياحة الشعبية.

يضاف إلى بلدة حبران قرية ذكير المعروفة بالدراما السورية باسم الخربة التي بقيت هي الأخرى بعيدة عن اهتمام الجهات المعنية علماً أنها كانت من ضمن القرى المقترحة لوزارة السياحة منذ نحو ست سنوات كقرية سياحية نظراً لامتلاكها العديد من المعالم الأثرية المهمة بدءاً من بيوتها العائد تاريخها إلى القرن الثاني ميلادي وانتهاءً بمعبدها الروماني إضافة لاحتضانها نحو ٤٠ بئراً قديمة محفورة بالصخر تعود للعصور القديمة كانت تستخدم لتجميع المياه.

مدير السياحة في السويداء يعرب العربيد أوضح لـ«الوطن» أن إدراج بلدة حبران ضمن قوائم السياحة الشعبية والبيئية يتطلب أولاً شق وتعبيد العديد من الطرق الحيوية والمهمة داخل البلدة القديمة وتأهيل الطريق الواصل إلى قلعة المنارة الذي مازال من دون تنفيذ وتعبيد إضافة إلى نقل مكب النفايات من مكانه الحالي لأنه يقع بالقرب من مغارة الشلالة الطبيعية ما أدى إلى تشويه الوجه الجمالي لهذه المغارة جراء النفايات المرمية بشكل عشوائي مشيراً إلى حاجة المغارة إلى أعمال تأهيل وتعزيل منوهاً بأن تأهيل المغارة سياحياً سيكون له أثر إيجابي على البلدة بشكل خاص والسياحة بشكل عام لأنها ستشكل نقطة جذب سياحية مهمة.

ولفت إلى ضرورة إنارة المواقع الأثرية الواقعة ضمن البلدة خاصة قلعة المنارة التي باتت بحاجة إلى أعمال ترميمية وتأهيلية كبيرة والأهم من كل ما ذكر هو العمل على ترميم البيوت والمنازل القديمة والأرصفة الطرقية وبالتالي إظهارها بشكل لائق.

أما ما يتعلق بقرية ذكير فأكد العربيد أنه ولإدراجها ضمن قوائم السياحة الشعبية والبيئية يتطلب أولاً شق وتعبيد العديد من الطرق الحيوية والمهمة داخل القرية القديمة إضافة لتأهيل وصيانة المنازل الأثرية داخل القرية التي معظمها آيل للسقوط نتيجة عدم ترميمها لعدم توافر الإمكانات المالية اللازمة عند الأهالي يضاف إليها تأهيل آبارها القديمة.

وبيّن العربيد أنه سبق لمديرية سياحة السويداء أن قامت منذ عدة سنوات بإعداد دراسة عن بلدة حبران وقرية ذكير تتضمن خطة متكاملة لصيانة الآثار ضمنهما والعمل على كشف الأوابد الأثرية غير المكتشفة وذلك بالتنسيق مع دائرة آثار السويداء موضحاً أن الدراسة تضمنت أيضاً استملاك بعض البيوت الأثرية القديمة ليصار إلى استثمارها فيما بعد، ورصف الطرق القديمة بالأحجار البازلتية وترميم الجدران المتصدعة خاصة الواقعة على جوانب الطرق وتخصيص تمويل سنوي لجميع الأعمال التي سيتم إنجازها لافتاً إلى أن هذه الدراسة مازالت من دون تنفيذ جراء الظروف الصعبة العاصفة بالبلد وعدم توافر السيولة المالية اللازمة لدى مديرتي السياحة والآثار.

أصبح بإمكان المواطن أن يحصل على بطاقته الشخصية من اليوم التالي لتقديم طلبه

مدير الأحوال المدنية لـ«الوطن»: ربط المشافي والمحاكم بأمانة سورية الواحدة لتسجيل الولادات والزواج مباشرة

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للأحوال المدنية في سورية أحمد رحال أنه سوف يتم العمل على ربط المشافي والمحاكم في أمانة سورية الواحدة التي تم افتتاحها مؤخراً بعد تعديل القانون الخاص بالأحوال المدنية حيث يتم تسجيل الولادات في المشافي مباشرة وكذلك الحال بالنسبة لتسجيل حالات الزواج من دون أن يتحمل المواطن عناء الذهاب إلى أمانة السجل المدني.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رحال أنه سيتم تجهيز بنى تحتية لتسجيل الواقعات في المشافي والمحاكم بوصل الشبكة بأمانة السجل المدني إضافة إلى وجود موظف مشرف على هذا الموضوع سواء كان تابعاً لمديرية الأحوال المدنية أم كان تابعاً للمشفى أم المحكمة وبالتالي فإن الأخير يحتاج إلى تدريب على البرنامج الخاص بتسجيل مثل هذه الوقائع.

رحال لفت إلى أن هذا الموضوع سوف يتم ترتيبه مع وزارتي الصحة والعدل حول كيفية تطبيق برنامج أمانة سورية الواحد في المشافي والمحاكم.

واعتبر أن هذه الخطوة سوف تخفف الضغط كثيراً عن مديريات الأحوال المدنية باعتبار أن المواطن لم يعد يتحمل عناء الذهاب إلى الأمانة لتسجيل واقعة الولادة أو الزواج.

وفي السياق كشف رحال أنه يتم العمل على افتتاح أمانة سجل مدني للأهالي في منطقة الخشام لتخديم الأهالي القاطنين شرق نهر الفرات في دير الزور، مشيراً إلى أنه تم افتتاح ثلاث أمانات سجل مدني في ريف إدلب المحرر وربطها بأمانة سورية الواحدة لتسهيل تسجيل الواقعات لكل الوافدين إلى المناطق التي توجد فيها هذه المراكز.

وفي ريف الرقة المحرر بيّن رحال أن فيها أربع أمانات سجل مدني في ريفها المحرر ثلاث منها تم وصلها على الشبكة الحاسوبية على حين الرابعة يتم العمل على وصلها، مشيراً إلى أنه خلال فترة قريبة سيتم حل مشاكل انقطاع الكهرباء في المراكز التي تعاني هذه المشكلة بعد أن تم تأمين مستلزمات ذلك.

أما الأمانة التي لم تدخل على الشبكة بعد فأوضح أنها تستقبل الطلبات من المواطنين وفي اليوم ذاته يتم إرسالها عبر موظف إلى مركز الأتمتة في المديرية التي في المحافظة لتنفيذها.

ورأى رحال أن أمانة سورية الواحدة خففت كثيراً من الضغط على أمانات السجل المدني وخصوصاً أن المواطن أصبح بإمكانه أن يحصل على وثائقه من أي محافظة أو منطقة يقطن فيها ولو كان من محافظة أخرى كما أن المشاكل التي كانت تحدث سابقاً خفت.

ولفت إلى أنه بعد افتتاح أمانة سورية الواحدة أصبحت هناك سرعة في حصول المواطن على وثائقه الشخصية ضارباً مثلاً أن المواطن بإمكانه أن يحصل على هويته في اليوم التالي من تاريخ تقديمه الطلب إلا في حال كانت الأمانة بعيدة عن المركز فإنها تحتاج إلى ثلاثة أيام.

وبين رحال أن الوقائع المدنية التي تسجل في السفارات أصبحت تسجل مباشرة لمجرد ورودها من السفارة بعد افتتاح أمانة سورية الواحدة أي إن لم يعد هناك حاجة لإرسالها إلى أمانة القيد.

- الواقعات المدنية التي ترد من السفارات أصبحت تسجل مباشرة
- أمانة سجل مدني لتخديم الأهالي شرق نهر الفرات في دير الزور